اليه في « عالم النفط » ، عدد ٢٨ يوليو ١٩٧١) . وكذلك ما ذكره البروفيسور ادلمان ، استاذ الاقتصاد في معهد التكنولوجيا في ماستشوستس ، وهو بصدد عرض آرائه عن وضع النفط في العالم اذ قال : « اذا كان علي ان اذكر اهم تغيير حصل في الستينات أقول انه انتقال السلطة من الشركات الى الحكومات (حكومات البلدان المنتجة) . والسؤال الذي أطرحه والذي ليست لدي الاجابة عنه ، هو فيما اذا كانت الحكومات تدرك ان السلطة هي في يدها فعلا ، وفيما اذا كانت مهيأة لممارسة هذه السلطة لما فيه مصلحتها »(٤).

ان من المؤكد على ضوء ما تقدم انه في حال تأميم النفط العربي فان البلدان المستهلكة ستأتي الينا للحصول على احتياجاتها من النفط . ان قوة الكارتيل ، كما ذكر أحد المحللين الغربيين ، هي أيضا مصدر ضعفه . فقوته تؤكد عزم الدول المستهلكة (التي لا تنتمي الى منطقة النفوذ الانجلو سكسونية) على التخلص من سيطرة الكارتيل التي تفرض قيودا على استقلالها وتعرضها لالحاق الضرر بمصالحها الاقتصادية والسياسية في العالم العربي . وهذه مثلا هي حالة : فرنسا ، ايطاليا ، المانيا الغربية ، اليابان ، وكنموذج على التباين في المصالح بين بلدان أوروبا الغربية من ناحية وبين الشركات الامريكية الكبرى وحكومتها من ناحية أخرى نشير الى الافتتاحية التي أوردتها النشرة الصادرة عن شركة ايراب الحكومية الفرنسية(٥). تعليقا على ما نشر حول النية في ابرام اتفاق تفضيلي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بشأن صادرات النفط السعودي الى امريكا . فبعد أن تلفت شركة ايراب النظر الى الخطر الذي يمثله بالنسبة للمستهلك الاوروبي واليابان قدوم منافس خطير على أسواق النفط العربي وهو المستهلك الامريكي تضيف « اذا تم ابرام هذا الاتفاق التفضيلي بين الولايات المتحدة والسعودية على مستوى الحكومتين فانه يكون حدثا حاسما بالنسبة للتموينات العالمية من الطاقة وهذا الاتفاق يمكن تحليله بأنه يعني استحواذ الولايات المتحدة على اكبر جزء من الاحتياطي النفطي الثابت وجوده في فترة تندر فيها مصادر النفط ذات السعر الرخيص . ومثل هذا الترتيب سيكون حافزا للارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام (الوارد للمستهلك الاوروبي) اذا كانت الاموال التي تدفعها القارة الاوروبية واليابان الى الشركات المنتجة ستعود عن طريق الدولة المنتجة للاستثمار في البلد الام لهذه الشركات وتعمل على تقوية قدراتها ونفوذها » . وهذه الافتتاحية تمثل دليلا آخر على أن المشكلة التي تقلق بال البلدان المستهلكة للنفط في المستقبل هي مشكلة تأمين واردات النفط اللازمة لها بأسعار مقبولة.

وبالاضافة الى هذا التباين في المصالح بين بلدان أوروبا الغربية واليابان وبين الشركات الانجلو أمريكية وحكوماتها ، فان هنالك مصالح متبادلة بين تلك البلدان وبين العالم العربي توجب ابرام ترتيبات مباشرة بين الفريقين : فأوروبا الغربية واليابان هي من الموردين الرئيسيين لنا للبضائع والمنتجات المصنعة وهي المستورد الرئيسي لنفطنا كما ان لنا المصلحة في استمرار تصدير نفطنا اليها . ومن المنطقي تماما على ضوء ذلك أن تنشأ علاقات مباشرة ، دون وساطة الشركات ، بين العالم العربي وبلدان أوروبا الغربية واليابان : فهي تستورد نفطنا الذي لا غنى لها عنه وتصدر لنا منتجاتها المصنعة التي لا بد لها أن تصدرها ، ونحن نبيع لها نفطنا بالاسعار والشروط التي تناسبنا كدول ذات سيادة ونشتري منها البضائع المصنعة . هذه المصالح المتبادلة المترابطة تصلح منطقيا كأفضل أساس لقيام علاقات اقتصادية سليمة ، علاقات الند بالند . هذا الوضع غير قائم الآن نظرا لان الشركات الاجنبية (الامريكية والبريطانية أساسا) تبيع نفطنا لمستهلكيه ونحن غرباء عن العملية ، لسنا طرفا مباشرا فيها . فاذا كانت هذه البلدان كما بينا في حاجة لنفطنا وليس لها غنى عنه فما الذي يمنعها ، بل ان من المحتم عليها ، ان تقيم معنا اتصالات وعلاقات مباشرة لشراء ما يلزمها من نفطنا . وقيام مثل هذه